مجلة انساق
للنشر العلمي

مجلة انساق للنشر العلمي

الإصدار الأول
المجلد (١) العدد (١)
٢٠٢٥(١٣ -١)

صعود الشعبوية في الديمقراطيات الغربية

محمد خليل محمد أبو الحسن
(قسم الدراسات الإقليمية والدولية / مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية - الاكاديمية الليبية للدراسات العليا / ليبيا)
تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥ م

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الشعبوية في الدول الغربية الديمقراطية، من خلال تتبع أسباب نشأتها، وتحولاتها، وتأثيراتها على النظم السياسية الليبرالية. تنطلق الدراسة من فرضية أن الشعبوية، رغم تقديمها نفسها كمعبّر حقيقي عن الإرادة الشعبية، قد تمثل تهديدًا جوهريًا لاستقرار الأنظمة الديمقراطية، خاصة عندما تتخذ أشكالًا إقصائية أو سلطوية.
اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي-وصفي، من خلال مراجعة الأدبيات النظرية، وتحليل خطابات ونماذج لحركات وقادة شعبويين في دول مثل الولايات المتحدة والمجر وفرنسا وإيطاليا. وقد أظهرت النتائج أن الشعبوية في السياق الغربي تتغذى على أزمات التمثيل السياسي، وتزايد فجوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والثقافية المرتبطة بالعولمة والهجرة.
كما تبين أن الشعبوية ليست ظاهرة متجانسة، بل تتنوع في خلفياتها الأيديولوجية واستراتيجياتها، ما يستدعي الحذر عند تعميم نتائجها أو توصيفها بشكل قاطع. وخلصت الدراسة إلى أن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في صعود الشعبوية، بل في كيفية تفاعل المؤسسات الديمقراطية مع هذه الظاهرة، إما من خلال احتوائها ضمن الإطار الدستوري أو عبر الانجراف إلى تقويض النظام الديمقراطي نفسه.

الكلمات المفتاحية :
(الشعبوية ، الديمقراطية الليبرالية ، الاستقطاب السياسى)

Abstract :

This study aims to analyze the phenomenon of populism in Western democratic countries, tracing its causes, transformations, and impact on liberal political systems. The study is based on the hypothesis that populism, despite presenting itself as a genuine expression of the popular will, may represent a fundamental threat to the stability of democratic systems, especially when it takes exclusionary or authoritarian forms.

The study adopted an analytical-descriptive approach, reviewing the theoretical literature and analyzing the discourses and models of populist movements and leaders in countries such as the United States, Hungary, France, and Italy. The results showed that populism in the Western context is fueled by crises of political representation, the growing trust gap between citizens and institutions, and the economic and cultural challenges associated with globalization and migration.

It also demonstrated that populism is not a homogeneous phenomenon, but rather varies in its ideological backgrounds and strategies, which calls for caution when generalizing or characterizing its findings in a definitive manner. The study concluded that the greatest challenge lies not only in the rise of populism, but also in how democratic institutions respond to this phenomenon, either by containing it within the constitutional framework or by drifting toward undermining the democratic system itself.

Keywords:

(grassroots, liberal democracy, political polarization)

مقدمة :-

تشكل الشعبوية أحد أبرز تحديات المرحلة الراهنة التي تواجه الديمقراطيات الغربية. فمع تزايد التأييد لحركات وأحزاب وقادة شعوبيين، تبدو أسس التعددية، والفصل بين السلطات، واحترام الحقوق في مهب الريح. تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن الشعبوية ليست ظاهرة عابرة، بل تعبير عن تحولات هيكلية عميقة في المجتمعات الغربية.

صعود الشعبوية في الديمقراطيات الغربية يُعد من أبرز الظواهر السياسية في القرن الحادي والعشرين، وقد أثار جدلاً واسعاً بين الباحثين وصناع القرار حول أسبابه، وتداعياته، ومستقبله. فيما يلي معالجة تحليلية متكاملة لهذا الموضوع.

أهمية دراسة :

تُعد دراسة الشعبوية في الدول الغربية أمرًا بالغ الأهمية لفهم التحولات العميقة التي تشهدها الأنظمة الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث. إذ تسلط هذه الدراسة الضوء على الأسباب البنيوية والثقافية والاقتصادية التي تُغذي صعود الحركات الشعبوية، وتُساعد في تحليل تأثيرها على استقرار المؤسسات الديمقراطية، ومبدأ سيادة القانون، والقيم التعددية.

كما تساهم دراسة الظاهرة الشعبوية في رصد أنماط التفاعل بين الجماهير والنخب السياسية، وتفكيك الخطاب الشعبوي الذي غالبًا ما يستثمر في مشاعر التهميش والغضب الاجتماعي لتقويض الثقة في النخب والمؤسسات. ومن خلال هذا التحليل، يمكن استشراف التهديدات التي قد تترتب على توسع الشعبوية، مثل الاستقطاب الحاد، وتآكل الحريات، وصعود النزعات السلطوية حتى داخل أنظمة ديمقراطية راسخة.

وعلى المستوى المقارن، تتيح دراسة الشعبوية الغربية إمكانية فهم ديناميات مشابهة في مناطق أخرى من العالم، مما يُغني الحقول البحثية في العلوم السياسية والاجتماعية، ويُساعد في تطوير استجابات سياسية ومجتمعية فعالة لاحتواء آثارها السلبية.

مشكلة دراسة :

تمثل دراسة الشعبوية تحديًا مفاهيميًا ومنهجيًا في العلوم السياسية والاجتماعية، نظرًا لغموض حدودها وتعدد أشكالها وسياقاتها. فمن جهة، تُستخدم "الشعبوية" كمفهوم وصفي وتحليلي على حد سواء، مما يؤدي أحيانًا إلى التباس في التعريف وصعوبة في التمييز بينها وبين تيارات سياسية أخرى، كالقومية أو السلطوية أو حتى الحركات الاحتجاجية.

وتكمن إحدى الإشكاليات الجوهرية في أن الشعبوية ليست أيديولوجيا متماسكة، بل تُعد "أسلوبًا سياسيًا" أو "منطقًا خطابيًا" يُبنى على ثنائية "الشعب النقي" مقابل "النخبة الفاسدة"، ما يجعلها ظاهرة مرنة وقابلة للتكيف مع أنظمة وسياقات متباينة، سواء من اليسار أو اليمين السياسي.

كما أن الطابع السياقي للشعبوية يعقّد من دراستها المقارنة، حيث تختلف أسباب نشوئها، وأدواتها، وتأثيراتها، من بلد إلى آخر، بل ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى. وتؤدي هذه التعقيدات إلى تحديات في بناء أدوات تحليلية دقيقة، وفي تطوير نماذج تفسيرية قادرة على استيعاب تعقيداتها وتباياناتها.

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الأساسي من دراسة الشعبوية في فهم دينامياتها وتأثيراتها على النظم السياسية، لا سيما الديمقراطية الليبرالية. فالشعبوية تمثل ظاهرة سياسية متنامية تعكس تحولات عميقة في علاقة المواطنين بالمؤسسات والنخب، وتُظهر تآكل الثقة في العمليات الديمقراطية التقليدية. ومن خلال تحليل الشعبوية، يمكن الكشف عن مصادر الغضب الشعبي، ومكامن الضعف في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تُفسح المجال أمام بروز الخطابات الشعبوية.

وتسعى الدراسات في هذا المجال إلى توضيح الكيفية التي تستخدم بها الحركات الشعبوية الخطاب السياسي لتعبئة الجماهير، وكيف تؤثر على جودة الديمقراطية، والتوازن المؤسسي، والتعددية السياسية. كما تهدف إلى التمييز بين الشعبوية كأداة نقدية قد تسهم في تصحيح المسار الديمقراطي، وبين الشعبوية التي تتحول إلى مدخل للاستبداد وتقويض الحريات.

إضافة إلى ذلك، تتيح دراسة الشعبوية للمشرّعين وصناع القرار والمجتمع المدني تطوير استراتيجيات فعّالة للحد من آثارها السلبية، وتعزيز مناعة الأنظمة الديمقراطية في مواجهة النزعات الإقصائية والاستقطابية.

منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي-وصفي ذي طابع كيفي، يهدف إلى استكشاف ظاهرة الشعبوية من خلال تتبع تطورها، وتحليل مظاهرها، وتفسير آثارها على النظم الديمقراطية، لاسيما في السياق الغربي. تم توظيف أدوات البحث النظري لتحليل الخطاب الشعبوي، ومقارنة نماذج من حركات شعبوية تنتمي إلى خلفيات سياسية واجتماعية مختلفة، بهدف فهم التباينات والتقاطعات بينها.

كما تستند الدراسة إلى مراجعة أدبيات سابقة غنية في حقل العلوم السياسية والفكر السياسي، مع التركيز على المقاربات التي تتناول الشعبوية بوصفها نمطًا من الخطاب السياسي أو استراتيجية للهيمنة على المجال العام. وتم اختيار حالات دراسية مثل المجر وتركيا وفنزويلا لدراسة الكيفية التي تحوّل بها القادة الشعبويون من العمل ضمن النظام الديمقراطي إلى تقويضه من الداخل.

وتُستكمل المنهجية بتحليل وثائقي لمصادر أولية (خطابات، تصريحات رسمية، برامج سياسية)، إلى جانب بيانات ثانوية من تقارير منظمات دولية ومراكز بحثية مختصة. يتيح هذا الدمج بين التحليل النظري والتطبيق العملي فهمًا أعمق للآليات التي تُوظَّف فيها الشعبوية لتغيير ملامح النظم السياسية القائمة.

حدود الدراسة :-

- حدود الزمانية :-

لهذه الدراسة بالفترة الممتدة من أوائل القرن الحادي والعشرين وحتى عام ٢٠٢٤، وهي مرحلة شهدت صعودًا ملحوظًا للحركات الشعبوية في عدد من الدول الغربية، سواء من التيارات اليمينية أو اليسارية. وقد تميزت هذه المرحلة بتزايد التحديات أمام الديمقراطيات الليبرالية، ما يجعلها إطارًا زمنيًا مناسبًا لتحليل التحولات السياسية والاجتماعية المرتبطة بظاهرة الشعبوية.

- حدود المكانية :-

تُركّز الدراسة على الدول الغربية الديمقراطية، مع التركيز على حالات محددة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمجر، وإيطاليا، وفرنسا، بوصفها نماذج متنوعة لظهور وتطوّر الشعبوية في بيئات ديمقراطية مختلفة. وقد تم اختيار هذه الحالات بناءً على توافر البيانات، وأهمية التجربة السياسية فيها، ومدى تأثير الحركات الشعبوية على مؤسسات الحكم.

تهدف هذه الحدود إلى ضمان التركيز والتحليل العميق ضمن نطاق جغرافي وزمني محدد، دون الإخلال بإمكانية المقارنة أو استخلاص دلالات أوسع على مستوى الأنظمة الديمقراطية المعاصرة.

المطلب الأول :-

صعود الشعبوية في الديمقراطيات الغربية

تعريف الشعبوية وتاريخها .

أولا :ما هي الشعبوية :-

الشعبوية ليست أيديولوجيا متماسكة، بل أسلوب سياسي يقوم على ثنائية "الشعب النقي" مقابل "النخبة الفاسدة". يتبنى القادة الشعبويون خطاباً مبسطاً يَعد بإعادة السلطة إلى "الإرادة الشعبية"، ويعادي المؤسسات التقليدية مثل الإعلام، القضاء، الأحزاب، والمنظمات الدولية (Mudde, C. 2004.pp541-546)

١. الشعبوية كظاهرة تاريخية:

ليست الشعبوية ظاهرة حديثة، بل لها جذور ممتدة في التاريخ السياسي للغرب، تعود على الأقل إلى القرن التاسع عشر. تختلف أشكال الشعبوية حسب السياقات السياسية والاجتماعية، مما يعني أنها مرنة في الشكل لكنها ثابتة في المضمون: التعبير عن إرادة "الشعب" مقابل "النخبة".

٢. الموجة الأولى – الشعبوية الزراعية (الولايات المتحدة – القرن ١٩): ظهرت أولى الحركات الشعبوية المنظمة مع "حزب الشعب" في تسعينيات القرن التاسع عشر. كان الهدف تمثيل المزارعين الفقراء ضد المؤسسات المالية والصناعية. خطابًا معاديًا للنخب الاقتصادية، وأكدوا على "الشعب الحقيقي" كقوة أخلاقية في المجتمع.

٣. الخصائص الجوهرية للشعبوية الزراعية ومنها :

- العداء للنخبة: رفض للنظام الاقتصادي النخبوي السائد آنذاك.
- تمجيد الطبقة الدنيا: تم تصوير الفلاحين والمزارعين على أنهم الفئة الأصيلة التي يجب أن تُعاد لها السلطة. (Goodwyn, L. 1978.pp46-47)

٤. مقدمة لموجة لاحقة – الشعبوية اليمينية بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠–١٩٧٠):-

يظهر في نهاية المقطع بداية الانتقال إلى مرحلة تاريخية أخرى، تشير إلى تغير في موقع الشعبوية من اليسار الاقتصادي إلى اليمين السياسي. برزت الشعبوية في أوروبا خلال فترة إعادة الإعمار، خصوصاً في فرنسا (حركة بوغاد، (Poujadism)، وهي حركة صغيرة ضد الضرائب والتحديث الصناعي. اعتمدت هذه الحركات على معاداة النخب السياسية والتكنوقراطية، لكن بدون برنامج متكامل. في الولايات المتحدة، بدأت تظهر ملامح شعبوية محافظة عند سياسيين مثل باري غولدووتر.

٥- الشعبوية في ظل النيوليبرالية (منذ الثمانينيات) (هنغتنتون، ١٩٩٣ ،ص١٨١)
ان صعود النيوليبرالية وتفكيك دولة الرفاه في أوروبا الغربية، ظهرت حركات شعبوية جديدة، لكن بتركيز مختلف ومن الأمثلة عليها :-

أ- الجبهة الوطنية في فرنسا بقيادة جان ماري لوبان، بخطاب قومي ومعادٍ للهجرة.
ب- حزب رابطة الشمال في إيطاليا، الذي تبنى سرديات مناطقية ورفض المركزية وفي هذه الفترة، بدأت الشعبوية تتحول من "اليسار الاقتصادي" إلى "اليمين الثقافي".

٦- الشعبوية المعاصرة (ما بعد ٢٠٠٨).
الأزمة المالية العالمية أعادت إنتاج الشعبوية في كلا الاتجاهين :-

- اليمين الشعبوي: ترامب، لوبان، حزب البديل الألماني، كلها حركات ذات طابع قومي ومعادٍ للمهاجرين والنخب.
- اليسار الشعبوي: مثل حركة "بوديموس" في إسبانيا، و"سيريزا" في اليونان، كرد فعل على التقشف وسياسات الاتحاد الأوروبي. هذه المرحلة تتسم باستخدام مكثف للإعلام الرقمي، وظهور زعماء كاريزميين، وزيادة الاستقطاب الحاد داخل المجتمعات.(Mudde, C. 2007.pp181)

ويرى الباحث هنا بان الشعبوية الغربية تطورت من مطالب اقتصادية وفلاحية في القرن التاسع عشر، إلى تيارات قومية ويمينية معاصرة تستغل المخاوف الثقافية والاقتصادية. لكنها حافظت دائماً على جوهرها: التنديد بالنخب، والادعاء الحصري بتمثيل "الإرادة الشعبية" و "الاستقطاب السياسي".(McCoy, J., Rahman, T & Somer, M. 2018.p8)

٧- مظاهر الشعبوية في أوروبا والغرب.
تعكس مظاهر الشعبوية في الغرب تحوّلاً بنيوياً في العلاقة بين المواطنين والدولة، وتُعبّر عن أزمة ثقة متعددة الأبعاد. وتتنوع هذه المظاهر بين الخطاب السياسي، والتحولات الانتخابية، والمؤسساتية، والسلوك الجماهيري.

١- الخطاب السياسي: تبسيط وتعاطف وتصعيد وتتسم الشعبوية بخطاب انفعالي يعتمد على:
ا- التبسيط المفرط للقضايا المعقدة (مثل الهجرة، الأمن، الاقتصاد).
ب- الثنائية القطبية: "الشعب النقي" مقابل "النخبة الفاسدة".
ت- الاستعارات العاطفية: استحضار مفردات مثل "الكرامة"، "الهوية"، "الخيانة"، و"استعادة السيطرة" (كما في خطاب مؤيدي البريكست).
ث- نزع الشرعية عن الخصوم السياسيين من خلال اتهامهم بالخيانة أو العمالة للنخب أو الخارج.

٢- التحولات الحزبية والانتخابية.
برزت مظاهر الشعبوية في التحولات التالية:

- صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية في أوروبا: مثل الجبهة الوطنية (فرنسا)، حزب الحرية (هولندا)، حزب البديل من أجل ألمانيا، حزب استقلال المملكة المتحدة.
- ظهور أحزاب يسارية شعبوية: مثل "سيريزا" في اليونان، و"بوديموس" في إسبانيا، كرد فعل على سياسات التقشف المفروضة من الاتحاد الأوروبي.
- تآكل الأحزاب التقليدية (الاشتراكية والديمقراطية المسيحية) التي فقدت قدرتها على تمثيل القواعد الشعبية، لصالح حركات جديدة أكثر راديكالية.

٣- الشعبوية في الحكم.
عندما تصل الشعبوية إلى السلطة، تبرز مظاهر مؤسساتية مقلقة:

- تركيز السلطة في يد الزعيم أو الجهاز التنفيذي، وتهميش الهيئات الرقابية (كما في حالة هنغاريا وبولندا).
- محاولات تقييد الإعلام المستقل، من خلال القوانين، أو السيطرة على التراخيص والإعلانات.
- إضعاف القضاء وتقييد استقلاليته بدعوى "إرادة الشعب" أو "أمن الدولة".

- الشك في الاتفاقات الدولية والمؤسسات فوق الوطنية (مثل انتقادات الاتحاد الأوروبي أو الانسحاب من معاهدات دولية.(Weyland, K. 2024.pp15-17)

٤- الممارسات الجماهيرية والتعبئة الشعبية.

من مظاهر الشعبوية أيضًا:

- صعود الاحتجاجات المناهضة للنخب مثل "السترات الصفراء" في فرنسا.
- تزايد الاستقطاب الجماهيري، حيث يُقسم المجتمع إلى "مواطنين حقيقيين" مقابل "عملاء للنخب"، ما يُنتج مناخاً مشحوناً بالعنف الرمزي وأحياناً الجسدي.
- استخدام منصات التواصل الاجتماعي لتعبئة القواعد الشعبية، بعيداً عن الوسائط التقليدية، وتضخيم الأخبار الزائفة أو نظريات المؤامرة (بيترس،٢٠١٥،ص٦٠).

ويرى الباحث هنا بانها لا تقتصر مظاهر الشعبوية في الغرب على السجال السياسي أو النتائج الانتخابية، بل تمتد إلى بنية النظام الديمقراطي نفسه. إنها تعيد تعريف العلاقة بين الشعب والسلطة، في مشهد يتراوح بين الإصلاح الجذري والتقويض التدريجي للمؤسسات الليبرالية.

المطلب الثاني :-

أسباب صعود الشعبوية في الديمقراطيات الغربية.

تعتبر الشعبوية (Populism) ظاهرة سياسية واجتماعية متزايدة في العقود الأخيرة، وتُعرف بأنها خطاب أو حركة تركز على تقديم نفسها كصوت "الشعب الحقيقي" ضد "النخب" أو الطبقات الحاكمة. لفهم أسباب صعود الشعبوية، يمكن النظر إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، منها:

١. الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨)م، خلفت شعوراً عميقاً بانعدام الأمن الاقتصادي وعدم العدالة. واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع الطبقة الوسطى.

ويرى الباحث بان الأزمات الاقتصادية أحد المحركات الجوهرية لصعود الشعبوية، إذ توفر بيئة خصبة لانتشار السخط الشعبي، وتآكل الثقة بالمؤسسات الليبرالية، وتبنّي خطابات راديكالية تَعِد بالإنقاذ الفوري من المعاناة الاقتصادية، حتى وإن تطلب الأمر تجاوز المبادئ الديمقراطية.

بحيث تعتبر الازمة المالية عام (٢٠٠٨) نقطة تحوّل مركزية في التاريخ السياسي الحديث للديمقراطيات الغربية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خاصة في بلدان جنوب أوروبا، مثل اليونان وإسبانيا، ما أدّى إلى تدهور الثقة في النخب السياسية والاقتصادية التي اعتُبرت مسؤولة عن السياسات النيوليبرالية.

أيضا برامج التقشف المفروضة من قبل المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي) زادت من الغضب الشعبي، واعتُبرت بمثابة "إملاءات خارجية" تهدد السيادة الوطنية وفي هذا السياق، ظهرت حركات يسارية شعبوية مثل بوديموس في إسبانيا وسيريزا في اليونان، مطالبة بإلغاء الديون، ورفض التقشف، وإعادة توزيع الثروة.

٢. الأزمات البنيوية للرأسمالية المعولمة.

بعيدًا عن الأزمة المالية المباشرة، فإن الرأسمالية الغربية شهدت منذ التسعينيات ركوداً في الأجور وانخفاضًا في مستويات الحماية الاجتماعية. تزايداً في عدم المساواة، حيث حصلت الطبقات العليا على النصيب الأكبر من النمو، بينما تراجعت الطبقة الوسطى. هذا أفرز شعورًا باللاعدالة، والإقصاء الاقتصادي، وهو ما استغلته التيارات الشعبوية، خاصة اليمينية، لإلقاء اللوم على الهجرة، العولمة، والنخب السياسية.

ولعبت الهجرة والعولمة وأثرهما في صعود الشعبوية تُعدّ كلٌّ من الهجرة والعولمة من أبرز الظواهر العالمية التي أثارت استجابات شعبوية قوية، لا سيما في الدول الغربية، حيث ساهمتا في إعادة تشكيل الإدراك العام للهُوية الوطنية والاقتصاد والسيادة. وقد نجحت الحركات الشعبوية في توظيف هذه القضايا لتوسيع قاعدتها الجماهيرية عبر بناء سرديات تقوم على ثنائية "الشعب الحقيقي" مقابل "الآخر الغريب".

كانت الهجرة كوقود للخطاب الشعبوي استخدمت الأحزاب الشعبوية اليمينية، مثل حزب الجبهة الوطنية الفرنسي وحزب البديل من أجل ألمانيا، ملف الهجرة للربط بين الأمن، الهوية، والاقتصاد. أيضا تُصوَّر الهجرة – خصوصًا

من دول الجنوب – على أنها تهديد للوظائف، والخدمات العامة، والثقافة الوطنية. رُبطت الهجرة أيضًا بـ"فشل النخب الحاكمة" في السيطرة على الحدود، ما عزّز خطاب استعادة السيطرة والسيادة. ومن الأمثلة على ذلك أزمة اللاجئين عام ٢٠١٥، شهدت أوروبا صعودًا غير مسبوق لخطابات معادية للهجرة، أبرزها في ألمانيا، النمسا، والمجر.(Mudde, C., & Rovira Kaltwasser, C. 2017.p43)

ويرى الباحث بان العولمة وتآكل السيادة الوطنية أدى التوسع في الأسواق العالمية، وسلاسل التوريد، والاتفاقيات الاقتصادية إلى نقل مراكز اتخاذ القرار إلى مؤسسات دولية بعيدة عن الرقابة الشعبية، مثل منظمة التجارة العالمية أو المفوضية الأوروبية. يرى الخطاب الشعبوي أن العولمة أنتجت نخبة معولمة غير ممثلة لمصالح المواطنين المحليين، وتعمل لمصلحة الشركات الكبرى على حساب الطبقات الوسطى والدنيا. مثل حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) بُنيت على نقد الاتحاد ككيان بيروقراطي ينتزع السيادة من البرلمان البريطاني.

ومن ناحية أخرى الشعور بالإقصاء الاقتصادي والثقافي كثير من الطبقات الشعبية تشعر بأن العولمة جلبت منافع للنخبة فقط، بينما تركتهم عرضة للفقر، البطالة، وانعدام الأمان. في الوقت نفسه، يشعر هؤلاء الأفراد بـالإقصاء الثقافي، إذ تُقدّم النخب الحاكمة رؤية "عالمية منفتحة" لا تعكس قيمهم أو تقاليدهم، مما يُعزز الانكفاء نحو خطاب وطني/هويّاتي متشدد.(بشارة، ، ٢٠١٩،ص٧-٣٤)

أيضا لعب الإعلام الشعبوي وتأطير الظاهرتين الشعبويون يوظفون وسائل الإعلام الرقمية لإبراز التهديد المزدوج للهجرة والعولمة، عبر قصص فردية مثيرة، ومقاطع مصورة تُظهر "تفكك المجتمع" و"تدهور الأمن". يُقدَّم الزعيم الشعبوي كمدافع عن "الشعب الحقيقي" في وجه التدفقات المهاجرة والهيمنة المعولمة.

ويرى الباحث بانها نجحت الشعبوية في تحويل الهجرة والعولمة من قضايا سياسية واقتصادية إلى رموز ثقافية تُستخدم لحشد الجماهير، وتعزيز الخطاب الانقسامي. وقد استغلت هذه التيارات الفجوة بين النخب والمجتمع لإعادة تعريف مفاهيم الانتماء والسيادة والعدالة الاجتماعية.

٣. الشعبوية كرد فعل ضد "اقتصاد النخبة" والدولة الليبرالية (فرانسيس.٢٠١١.ص١٥).

الشعبويون يصوّرون الأزمات الاقتصادية على أنها نتيجة "تحالف خفي" بين النخب السياسية والمالية ضد "الشعب الحقيقي"، مما يُسهم في تعزيز سرديات المؤامرة والانفصال بين الشعب والدولة.

٤. الأزمة الاقتصادية في ظل جائحة كوفيد-١٩.

أظهرت الجائحة هشاشة النظم الصحية والاجتماعية، وعمّقت التفاوتات الطبقية. استغل بعض القادة الشعبويين الأزمة لتقوية سلطاتهم عبر خطابات الحماية الوطنية ورفض التعددية.

في المقابل، فقد بعض القادة الشعبويين الدعم، نتيجة فشلهم في إدارة الأزمة علمياً (كما في حالة ترامب في ٢٠٢٠). في الولايات المتحدة، وظّف دونالد ترامب الأزمة الصناعية التي عانت منها مناطق "حزام الصدأ" (Rust Belt) لاستمالة العمال البيض الساخطين على خسارة وظائفهم لصالح العولمة والهجرة. وقد ربط الأزمة الاقتصادية بمخاوف ثقافية وهوياتية، ما مكّنه من بناء تحالف انتخابي شعبوي عريض.

وبرى الباحث هنا تُظهر التجربة الغربية أن الأزمات الاقتصادية لا تؤدي مباشرة إلى الشعبوية، بل تُهيئ السياق النفسي والاجتماعي الذي يجعل المواطنين أكثر استعداداً لقبول البدائل الراديكالية. وتُبرز الأزمات حدود النظم النيوليبرالية في الاستجابة لاحتياجات الناس، ما يفتح الباب لخطاب "استعادة السيادة"، سواء الاقتصادية أو الوطنية.

٥. فقدان الثقة بالمؤسسات التقليدية

تراجع مصداقية الأحزاب السياسية التقليدية، وانتشار الفضائح السياسية والمالية. رؤية قطاعات واسعة من الشعوب أن النخب الحاكمة بعيدة عن هموم المواطنين. فقدان الثقة بالمؤسسات التقليدية يُعدّ تآكل الثقة في المؤسسات الديمقراطية التقليدية – من برلمانات وأحزاب وقضاء وإعلام – من العوامل البنيوية المحرّكة لصعود الحركات الشعبوية في الديمقراطيات الغربية. فالشعبوية تزدهر حين يشعر المواطنون بأن الوسائل السياسية المعتادة لم تعد تعكس تطلعاتهم أو تستجيب لمشاكلهم وظهور مشاكل منها :- (Limor Gultchin. ٢٠١٨)

أ- أزمة التمثيل السياسي.
تعاني الأحزاب التقليدية من تراجع حاد في نسب الانخراط الشعبي، وانخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في بعض الدول. يُنظر إلى النخب الحزبية على أنها منفصلة عن الواقع الشعبي، وتدير شؤون الحكم بتكنوقراطية بيروقراطية بعيدة عن احتياجات الناس. الشعبويون يقدمون أنفسهم كبديل "نقي" يعيد السلطة إلى "الشعب الحقيقي"، دون وساطة هذه النخب. مثل شعار "Take Back Control" في حملة البريكست عبّر بوضوح عن رغبة في استعادة السيادة من مؤسسات يُنظر إليها على أنها خارجية وغير خاضعة للمساءلة الشعبية.
ب- فقدان الثقة في الإعلام التقليدي.
تُتَّهم وسائل الإعلام الكبرى بأنها منحازة للنخب، وتحجب "الحقيقة" عن الجمهور. قادة شعبويون مثل ترامب أو بولسونارو يصفون الإعلام بأنه "عدو الشعب"، ويُشجعون على تجاهل التحليلات المهنية لصالح مصادر بديلة (وغالبًا غير موثوقة). هذا يُفضي إلى نمو ظاهرة الإعلام البديل والموازي، حيث تنتشر المعلومات غير الدقيقة والمقولات الشعبوية دون تحقق.
ت- اهتزاز صورة القضاء والمؤسسات الرقابية.
كثير من الشعبويين يصوّرون المؤسسات القضائية كأدوات للنخبة تستخدمها لتعطيل "إرادة الشعب". في بعض الدول (مثل بولندا وهنغاريا)، تم تقييد استقلالية القضاء بذريعة "إصلاحه" أو "تطهيره من الفساد"، وهو ما يقوّض أسس دولة القانون.
ث- البعد الثقافي والاجتماعي لفقدان الثقة.
لا يقتصر الأمر على الوظائف الاقتصادية للمؤسسات، بل يشمل كذلك أدوارها الرمزية في حماية الهوية والقيم. فشل المؤسسات في التعامل مع تحديات مثل الهجرة، التعددية الثقافية، والجريمة، ساهم في شيوع الاعتقاد بأن النظام لم يعد يحمي المواطن العادي.
ويرى الباحث بان فقدان الثقة بالمؤسسات التقليدية التربة التي تنمو فيها الشعبوية، إذ يُعاد تعريف العلاقة بين الحاكم والمحكوم خارج الأطر المؤسسية. وحين تُصبح المؤسسات عرضة للاتهام بالعجز أو الفساد أو الانفصال عن الشعب، فإن النداء الشعبوي يجد طريقه بسهولة إلى الجماهير الساخطة.
٦. تأثير الإعلام الجديد.
وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت في تجاوز الوسائط التقليدية، ووفرت منصات مباشرة للقادة الشعبويين لنشر رسائلهم بدون تصحيح أو تدقيق . شهدت الشعبوية المعاصرة طفرة نوعية في الانتشار والفعالية السياسية بفضل تطور الإعلام الرقمي الجديد، وعلى رأسه منصات التواصل الاجتماعي، التي غيّرت جذرياً طبيعة الاتصال السياسي، وفتحت آفاقاً غير مسبوقة أمام التيارات الشعبوية لتجاوز القنوات التقليدية، وإعادة تشكيل الرأي العام.
تجاوز الوسائط التقليدية والتحرر من الرقابة المؤسسية أتاحت وسائل التواصل مثل فيسبوك، تويتر، يوتيوب، وتيكتوك للزعماء الشعبويين إيصال رسائلهم بشكل مباشر إلى الجماهير دون الحاجة للمرور عبر المؤسسات الصحفية التقليدية، التي طالما كانت تمارس دوراً نقدياً وتحريرياً. أدى ذلك إلى تفكيك احتكار النخب الإعلامية للخطاب العام، مما مكّن الشعبويين من تقديم أنفسهم كـ"أصوات بديلة" للحقيقة. تضخيم الخطاب الانفعالي والاستقطابي الخوارزميات الرقمية تفضّل المحتوى المثير، العاطفي، والمستقطِب، وهي خصائص تنسجم تماماً مع أسلوب الخطاب الشعبوي. هذا جعل من السهل نشر الأخبار الزائفة، نظريات المؤامرة، والتعميمات الشعبوية، وتحويلها إلى "حقائق شعورية" عبر التكرار والتداول. مثل حملة دونالد ترامب على تويتر خلال انتخابات ٢٠١٦ اعتمدت على اتهام النخبة الإعلامية بالكذب، وترويج شعارات مثل "Fake News" و"Drain the Swamp".
أيضا بناء "الجماعة الشعبوية الرقمية" يسهم الإعلام الجديد في خلق مجتمعات افتراضية مغلقة (Echo Chambers) يتفاعل فيها أنصار الحركات الشعبوية دون الاحتكاك بوجهات النظر الأخرى. يؤدي ذلك إلى تعزيز الهوية الجماعية الشعبوية، وتقوية مشاعر "نحن" ضد "هم" (الشعب ضد النخبة، المواطنون ضد المهاجرين... إلخ). التأثير على الحملات الانتخابية واستهداف الفئات الهشة.

أصبح بالإمكان استهداف فئات محددة من الناخبين عبر الإعلانات الموجّهة (Microtargeting)، مستغلين بيانات المستخدمين الشخصية. ساهم ذلك في تحقيق انتصارات انتخابية غير متوقعة (ترامب، البريكست، حزب الحرية النمساوي...) من خلال تعبئة الغاضبين، غير المنخرطين تقليديًا في السياسة. (Mudde, C., & Rovira Kaltwasser, C. 2017.pp42-43)

٧. ضعف التنظيمات الوسيطة والدور الحزبي.

الإعلام الجديد قوّض دور الأحزاب السياسية التقليدية كوسيط بين الدولة والمجتمع. الشعبويون الرقميون يقدمون أنفسهم كـ"مباشرين"، لا يحتاجون إلى أحزاب أو مؤسسات، مما يهدد البنية التمثيلية للديمقراطية.

ويرى الباحث بان دور الاعلام في الشعبوية يلعب دورًا محوريًا في تسريع وتكثيف انتشار الشعبوية من خلال منحها أدوات غير مسبوقة لتجاوز البنية التقليدية للنظام السياسي والإعلامي. ومع أنه يفتح المجال أمام المشاركة، إلا أنه يهدد في الوقت ذاته نوعية النقاش العام، والحقائق الموضوعية، والتوازن المؤسساتي.

المطلب الثالث :

مظاهر الشعبوية في الدول الغربية – مقاربة تاريخية ومؤسساتية

برزت الشعبوية في الغرب على امتداد التاريخ الحديث بصور متعددة، متأثرة بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة. ورغم تعدد تياراتها—يمينية ويسارية، قومية وأممية—فإنها تشترك في سمات أساسية أبرزها: الخطاب الانقسامي (الشعب ضد النخبة)، الدعوة إلى تطهير النظام السياسي، والنزعة المعادية للمؤسسات التقليدية.

١- المظاهر التاريخية للشعبوية في الغرب .

أ. الولايات المتحدة الأمريكية.

تُعتبر أمريكا مهداً مبكراً للشعبوية الحديثة مع حزب الشعب (People's Party) في تسعينيات القرن التاسع عشر، الذي مثّل المزارعين والطبقات الفقيرة ضد البنوك ونخبة الساحل الشرقي. في الستينيات، عاد الخطاب الشعبوي مع جورج والاس، الذي مثّل تيارًا محافظًا معارضًا لحركة الحقوق المدنية.

وبعد ذلك أعاد دونالد ترامب إحياء هذا النمط، مستخدمًا خطابات قومية، مناهضة للمهاجرين، ومعادية للنخب، مستفيدًا من وسائل التواصل الاجتماعي.

ب. أوروبا الغربية.

بعد الحرب العالمية الثانية، أُقصيت الشعبوية من المشهد السياسي الأوروبي بفعل سيطرة النخب الحزبية الليبرالية والاجتماعية. مع نهاية الحرب الباردة، ومع تزايد العولمة والهجرة، بدأت موجة جديدة من الشعبوية، خصوصًا في التسعينيات مع جان ماري لوبان في فرنسا (الجبهة الوطنية)، ويوب هاين في هولندا.

وفي العقدين الأخيرين، تصاعدت الظاهرة مع حزب الحرية النمساوي، حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD)، و حركة خمس نجوم، ورابطة الشمال بزعامة ماتيو سالفيني.(Goodwyn, L. 1978.pp112-115).

ج. أوروبا الشرقية.

بعد التحول الديمقراطي في التسعينيات، ظهرت شعبوية سلطوية ذات طابع قومي/محافظ، أبرزها في هنغاريا (فيكتور أوربان) وبولندا (حزب القانون والعدالة)، حيث تم الجمع بين الديمقراطية الشكلية والتشكيك في التعددية السياسية.مثل المجر: فيكتور أوربان، الذي يدمج الشعبوية بالسلطوية و"الديمقراطية غير الليبرالية". بولندا: حزب القانون والعدالة.

٢- المظاهر المؤسسية للشعبوية في الدولة.

أ. إعادة تعريف السيادة الشعبية.

تقدّم الشعبوية نفسها على أنها إعادة لإرادة "الشعب الحقيقي" إلى مركز القرار، وغالبًا ما تتهم النخب السياسية بالتآمر ضد الأغلبية الصامتة. يتجلى ذلك في مطالب مثل الاستفتاءات المتكررة، رفض الوساطة الحزبية، ونزع الشرعية عن البرلمان والقضاء.

ب. تآكل الضوابط والتوازنات (Checks and Balances).

في الأنظمة الشعبوية، يُشكّك في حياد القضاء والمؤسسات الرقابية، ويتم تصويرها كأدوات للنخبة. يتم استخدام "الديمقراطية المباشرة" كذريعة لتبرير التعديلات الدستورية التي تضعف استقلال المؤسسات.

ج. أسلوب الحكم القائم على الشخصنة.

تُظهر الأنظمة الشعبوية ميلًا واضحًا لشخصنة السلطة، حيث يُقدَّم الزعيم كصوت مباشر للشعب، متجاوزًا المؤسسات الوسيطة. يُرافق ذلك تصعيد في الخطاب الكاريزمي، والهجمات على الإعلام والقضاء والمعارضة، كما في حالات ترامب، أوربان، وبولسونارو.

د. سياسات الهوية والتضييق على التعددية.

تستغل الشعبوية قضايا الهجرة، الدين، والأقليات لصياغة خطاب "نحن" مقابل "هم". يؤدي هذا إلى إضعاف التعددية الثقافية والديمقراطية الليبرالية، لصالح نموذج أحادي للهُوية الوطنية (الصديقي ، سعيد،٢٠١٨،ص٧٢-٨٧) .

ويرى الباحث بانها تتجلى الشعبوية الغربية في مزيج من الموروث التاريخي والتطورات المعاصرة، حيث تظهر كموجة احتجاجية ضد النخبة ولكنها قد تتحول – إذا ما وصلت إلى السلطة – إلى قوة تهدد الديمقراطية نفسها. فهي تُعيد صياغة العلاقة بين الشعب والدولة، وتُضعف المؤسسات التقليدية لصالح زعيم شعبوي يُقدّم نفسه كالمُخلّص من "النظام الفاسد".

٣- تداعيات الشعبوية في الدول الغربية .

شهدت الدول الغربية خلال العقود الأخيرة تناميًا ملحوظًا في التيارات الشعبوية، سواء اليمينية أو اليسارية، وقد أسفر هذا الصعود عن جملة من التداعيات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي باتت تؤثر بعمق في البنية الديمقراطية والنظام العالمي الليبرالي. يمكن تلخيص أبرز هذه التداعيات فيما يلي:

١. على الديمقراطية.

تهديد فصل السلطات واستقلال القضاء والإعلام. وتآكل القيم الليبرالية مثل التسامح وحقوق الإنسان.

٢. على السياسة الخارجية.

صعود توجهات انعزالية ومعاداة للعولمة مثل الشك في جدوى التحالفات الدولية (مثل حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي).

٣. على التماسك الاجتماعي.

تعزيز الانقسامات العرقية والدينية والثقافية داخل المجتمعات. وشيطنة الآخر، سواء أكان مهاجراً أم معارضاً سياسياً.

يرى الباحث أن الشعبوية تظهر كرد فعل ظرفي لأزمات أو تحولات معينة، وبالتالي فإنها مؤقتة بطبيعتها، وتخبو حينما تُحلّ الأسباب التي أدت إلى صعودها . وتقوم هذه الرؤية على عدة حجج: هل يمكن اعتبار الشعبوية مؤقتة أم بنيوية؟

ثمة رأيان:

- رأي أول: الشعبوية موجة ظرفية ناجمة عن أزمات اقتصادية وسياسية، وستنحسر مع تحسن الأوضاع.
- رأي ثانٍ: الشعبوية تعبير عن تحولات بنيوية في المجتمعات الغربية، مثل تحلل الطبقة الوسطى، وانهيار منظومات التمثيل السياسي التقليدي، ومن ثم فهي باقية وتُعيد تشكيل الديمقراطية من الداخل. Pappas, T. (S.2019.pp187-189)

ولكن كيف تتعامل الديمقراطيات مع الشعبوية؟

يُعد التفاعل بين الديمقراطية والشعبوية من أبرز تحديات الأنظمة السياسية المعاصرة. فالديمقراطيات الليبرالية تجد نفسها في مواجهة مفارقة معقدة: من جهة، الشعبوية تستمد شرعيتها من آليات ديمقراطية (كالانتخابات)، ومن جهة أخرى، قد تؤدي إلى تقويض القيم الديمقراطية نفسها، كالحقوق الفردية، واستقلال القضاء، وتعددية الإعلام. بناءً عليه، تتنوع استجابات الديمقراطيات للشعبوية بين الاحتواء، المواجهة، والإصلاح البنيوي. وفيما يلي تحليل لأبرز الاستراتيجيات:-

١. تعزيز المشاركة السياسية والثقة في المؤسسات.
٢. تجديد الأحزاب التقليدية لخطابها وسياساتها.
٣. مكافحة التضليل والمعلومات الكاذبة.
٤. تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاقتصادية.

صعود الشعبوية في الديمقراطيات الغربية يمثل تحدياً كبيراً، لكنه أيضاً فرصة لتجديد الحياة الديمقراطية إذا تم التعامل معه بذكاء سياسي ومؤسسي. إن تجاهل الأسباب العميقة لهذه الظاهرة قد يؤدي إلى مزيد من التآكل الديمقراطي، بينما يمكن إدماج بعض مطالب الشعبويين المعتدلة ضمن الأطر الديمقراطية لصالح تجديد العقد الاجتماعي.(Zürn, M.2025.pp5-6)

متى يمكن ان تُشكّل الشعبوية تهديدًا للديمقراطية في الغرب ؟ ممكن الإجابة على هذا السؤال من خلال ما يرى الباحث يمكن تلخيص الحُجّة المركزية في أن الشعبوية تتحوّل إلى تهديد فعلي للديمقراطية الليبرالية عندما تتصف بالإقصاء الثقافي، أو تتجاوز ذلك إلى العنصرية، وعندما تدّعي احتكار تمثيل الإرادة الشعبية، مقرونة بازدراءٍ للتعددية السياسية التي تُعدّ جوهرية لأي نظام ديمقراطي. ويزداد هذا التهديد حين تُسفر الشعبوية عن محاولات للحد من الحريات الأساسية، كالصحافة وحرية التنظيم.

وتجدر الإشارة إلى أن الطبيعة الاستفتائية والأكثرية للشعبوية تنطوي في حد ذاتها على مخاطر بنيوية للديمقراطية، حتى في غياب التحامل ضد الأقليات الثقافية. ويتفاقم هذا الخطر عند تعمّق شكوك الحركات الشعبوية تجاه المؤسسات القائمة، وسعيها إما إلى تجاوزها أو تقويضها.

من ناحية أخرى، ورغم ما قد تحمله الشعبوية من دوافع إصلاحية في وجه أنظمة ديمقراطية راكدة أو محتكرة، فإنها قد تتسبب، إذا ما تُرجمت إلى فعل سياسي دون ضوابط، في إضعاف بنى النظام السياسي إلى درجة تهدد استقراره ومرونته.

وتزداد خطورة الشعبوية عند وصول ممثليها إلى السلطة، ولا سيما عندما تُمكّنهم الانتخابات من السيطرة الكاملة على الحكومة، كما حدث في المجر وتركيا. ففي هذه الحالات، يتعيّن فحص سلوكهم في الحكم وليس فقط خطابهم، لا سيما ما يتعلق باستخدامهم للسلطة.

على خلاف الانقلابات العسكرية المباشرة أو التعليق الصريح للدساتير كما في حالة فوجيموري في بيرو، فإن تآكل الديمقراطية في العقدين الأخيرين غالبًا ما يحدث عبر عملية تدريجية تُعرف بـ"الاستبداد الزاحف"، حيث يُقوّض الحاكم المنتخب تدريجيًا آليات التعددية والمساءلة حتى تتلاشى القدرة الجوهرية للمواطنين على التغيير عبر انتخابات نزيهة.

وتتمثل ملامح هذا المسار في "برنامج من اثنتي عشرة خطوة"، يتّبعه القادة الشعبويون الطامحون إلى ترسيخ الحكم السلطوي، ويتضمن:

١. شيطنة المعارضة ووصمها بالخيانة الوطنية.
٢. تقويض استقلال القضاء وإعادة هيكلته.
٣. السيطرة على وسائل الإعلام المستقلة عبر التشويه ثم الاحتواء.
٤. إخضاع الإعلام العام وتسييسه.
٥. فرض قيود صارمة على الإنترنت باسم الأمن والأخلاق.
٦. تقويض المجتمع المدني ووصم المنظمات غير الحكومية والجامعات بأنها معادية للشعب.
٧. ترهيب القطاع الخاص للحد من دعمه للمعارضة.
٨. توزيع الموارد بشكل زبائني لصالح طبقة موالية للنظام.
٩. بسط النفوذ على البيروقراطية وأجهزة الأمن وتسييسها.
١٠. التلاعب بالقوانين والدوائر الانتخابية لضمان الهيمنة.
١١. السيطرة على المؤسسات الانتخابية لتعزيز الاستبداد التنافسي.
١٢. تكرار الخطوات السابقة لخلق مناخ خوف يمنع المقاومة المجتمعية(كريستوبل، كالتواسر (٢٠٢٠، ص٢٠).

استخدم قادة مثل هوغو تشافيز، ورجب طيب أردوغان، وفيكتور أوربان العديد من هذه الخطوات لتقويض النظم الديمقراطية وتحويلها إلى نظم استبدادية تنافسية. وقد سار فلاديمير بوتين على مسار مشابه بوتيرة أسرع وأكثر حدة.

إن ما يزيد من خطورة هذه النزعات الشعبوية هو تواطؤ السياق الدولي وتراجع القيود المفروضة من قبل المجتمع الدولي، حيث لم تعد الدول الديمقراطية الكبرى قادرة أو راغبة في فرض أثمان على الانزلاقات السلطوية. بل على العكس، أصبحت الأنظمة الشعبوية تجد بدائل دعم جيوسياسية، لا سيما في روسيا والصين، في ظل تصاعد التوترات العالمية.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق، فإن الإجابة الختامية عن سؤال "متى تُصبح الشعبوية تهديدًا للديمقراطية؟" تتجلى في اللحظة التي يغيب فيها الرد الدولي الرادع، فتُترك الأنظمة الديمقراطية الناشئة فريسة سهلة للهيمنة الشعبوية، دون مقاومة فعالة.

النتائج والتوصيات :-

١. تصاعد الخطاب الشعبوي في الديمقراطيات الغربية يشهد العالم الغربي، لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، تصاعدًا ملحوظًا في الخطاب الشعبوي، خاصة اليميني منه، مدفوعًا بأزمات اقتصادية، وتحديات الهجرة، وعدم الثقة بالمؤسسات السياسية التقليدية.

٢. تقويض الثقة بالمؤسسات الديمقراطية تعمل الشعبوية على تأجيج الاستقطاب، وتغذية الشك في مؤسسات الدولة مثل البرلمان، القضاء، ووسائل الإعلام، مما يؤدي إلى تآكل شرعية النظام الديمقراطي.

٣. الشعبوية والانتخابات استطاعت أحزاب شعبوية تحقيق مكاسب انتخابية كبيرة في عدة دول (مثل حزب الحرية في النمسا، وحزب الرابطة في إيطاليا، وحزب البديل من أجل ألمانيا)، ما يؤكد تأثيرها على مخرجات العملية الديمقراطية.

٤. تبسيط المشكلات المعقدة الشعبويون يميلون إلى تقديم حلول بسيطة وشعاراتية لقضايا معقدة مثل البطالة، الهجرة، والهوية الوطنية، مما يضلل الرأي العام ويخلق فجوة معرفية بين الواقع والمأمول.

٥. التلاعب بالإرادة الشعبية تستخدم الشعبوية مفهوم "الإرادة العامة" لتبرير سياسات قد تكون معادية للتعددية السياسية أو لحقوق الأقليات، ما يهدد جوهر النظام الليبرالي.

٦. تعزيز التربية المدنية والوعي السياسي يجب الاستثمار في برامج تعليمية تعزز التفكير النقدي، وفهم آليات الديمقراطية، ورفض الخطابات الشعبوية المبسطة.

٧. إصلاح النظام الحزبي والسياسي يتعين على الأحزاب التقليدية تجديد خطابها وبرامجها لتستعيد ثقة المواطن، وتقترب أكثر من همومه وتطلعاته.

٨. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من أسباب صعود الشعبوية شعور المواطن بالخذلان من النخب، لذا فإن تحسين أداء المؤسسات وتعزيز الشفافية والمساءلة يمثلان أدوات مهمة لتحصين الديمقراطية.

٩. إشراك المواطنين في صنع القرار اعتماد أدوات ديمقراطية تشاركية (كالاستفتاءات، والمنتديات العامة، والمجالس المحلية) يمكن أن يعزز ثقة الناس بالنظام، ويقلل من قابلية الانجراف نحو الشعبوية.

١٠. مراقبة الخطاب السياسي والإعلامي يتعين مراقبة استخدام وسائل الإعلام، خاصة الرقمية، لنشر الخطاب الشعبوي والكراهية، من خلال آليات رقابية وأطر قانونية تضمن حرية التعبير دون المساس بالديمقراطية.

١١. تعزيز دور المجتمع المدني دعم منظمات المجتمع المدني باعتبارها قناة للتوازن بين السلطة والشعب، وكأداة لمواجهة الخطاب الشعبوي وتعزيز التعددية.

المصادر والمراجع :-

كتب عربية :

١- صموائيل هنغتنتون (١٩٩٣): الموجة الثالثة، التحول في القرن٢٠، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح .

٢- جان نيدرفين بيترس، (٢٠١٥): العولمة والثقافة المزيج الكوني، تر، خالد كسروي، القاهرة. المركز القومي للترجمة.

٣- فوكوياما، فرانسيس. (٢٠١١). أصول النظام السياسي، بيروت، دار الساقي .

٤- كاس مود، كريستوبل كالتواسر (٢٠٢٠): مقدمة مختصرة في الشعبوية، ترجمة: سعيد بكار ومحمد بكار، قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى.

مجلة علمية عربية :-

١- سعد الصديقي (٢٠١٨) الشعبوية ابعادها وتأثيراتها السياسية. قطر .مجلة ذوات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد ٤٧.

٢- عزمي بشارة، (٢٠١٩): الشعبوية والأمة الدائمة للديمقراطية. سياسات عربية، قطر. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، العدد٤٠، سبتمبر.

٢- كتب اجنبية :

1- Pappas, T. S. (2019). *Populism and Liberal Democracy: A Comparative and Theoretical Analysis*. Oxford University Press.

2- Goodwyn, L. (1978). *The Populist Moment: A Short History of the Agrarian Revolt in America*. Oxford University Press.

3- Mudde, C. & Rovira Kaltwasser, C. (2017). *Populism: A Very Short Introduction*. Oxford University Press.

4- Weyland, K. (2024). *The Populist Threat to Democracy*. In *Democracy's Resilience to Populism's Threat* (Cambridge University Press).

5- Mudde, C. (2007). *Populist Radical Right Parties in Europe*. Cambridge University Press.

مجلة علمية

1- Mudde, C. (2004). The populist zeitgeist. *Government and Opposition, 39*(4).

2- McCoy, J., Rahman, T., & Somer, M. (2018). Polarization and the Global Crisis of Democracy: Common Patterns, Dynamics, and Pernicious Consequences for Democratic Polities. American Behavioral Scientist, 62 .(١)

مواقع الكترونية :-

1- Zürn, M. (2025). *The Populism Trap: Discontents and Challenges to Democracy*. PoliticsRights. https://politicsrights.com/populism-trap-discontents-challenges-democracy/?utm_source=chatgpt.com .

3-Jordan Kyle Limor Gultchin , and others, Populists in Power Around the World, 7th November 2018 , Global Challenges, https://institute.global/policy/populists-power-around-world#appendix:-methodology.